A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/52/259
25 July 1997
ARABIC
ORIGINAL: RUSSIAN

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون
البندان ٣٨ و ١٤٩ من جدول الأعمال المؤقت*

دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة

تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها التاسعة والأربعين

رسالة مؤرخة ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركمانستان لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم، نص بيان أصدرته وزارة الخارجية بتركمانستان في ٥ تموز/يوليه ١٩٩٧ بشأن توقيع اتفاقية بين روسيا وأذربيجان تتعلق بالاستغلال المشترك لبحر قزوين (انظر المرفق).

وسأغدو ممتنا إذا تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البندين ٣٨ و ١٤٩ من جدول الأعمال المؤقت.

(توقيع) أكسلطان عطايفا
الممثل الدائم لتركمانستان
لدى الأمم المتحدة

* A/52/150.

97-20394 280797 280797

مرفق

بيان وزارة الخارجية بتركمانستان

تم التوقيع في موسكو في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٧، كما هو معلوم، على اتفاقية بين روسيا وأذربيجان بشأن الاستغلال المشترك لبحر قزوين بمشاركة شركة النفط الحكومية لجمهورية أذربيجان والشركتين الروسيتين "لوك أويل" و "روسنفط". وما كان لتركمانستان إلا أن ترحب بذلك التعاون لو لم تشتمل منطقة الاستغلال المشترك على مستودع سردار ("المتوسط" سابقا) الذي تملكه تركمانستان والوارد في الاتفاقية باسم "كيابان".

لقد حبذت تركمانستان دائما وباتساق، كمسألة مبدأ، إقامة نظام قانوني دولي في حوض بحر قزوين، في ضوء الحقائق السياسية الجديدة ولصالح الاستغلال المتحضر لموارده، ولمصلحة جميع الدول المشاطئة. وفي هذا الصدد كانت تركمانستان، دائما تستجيب لنداءات عدم القيام بأية أنشطة عملية في بحر قزوين إلى تحديد مركزه القانوني الجديد (بما في ذلك النداءات الصادرة من موسكو). ويعلم الاتحاد الروسي والدول الأخرى المتاخمة لبحر قزوين جيدا أن تركمانستان تعترض على التجاهل الجسيم لحقوقها القانونية في مستودعي "كافيروشكن" و "٢٦ باكو كوميسارز" اللذين أعاد الجانب الأذربيجاني تسميتهما إلى "شيراك" و "أزيري"، وتعود ملكية أولهما جزئيا وثانيهما كليا إلى تركمانستان.

لقد تقدمت تركمانستان أكثر من مرة إلى الجانب الأذربيجاني باقتراح الدخول في حوار بناء والامتناع عن أية أنشطة عملية إلى حين التوصل إلى اتفاق. وفي هذا السياق، يثير الحيرة على أقل تقدير قرار الاتحاد الروسي وأذربيجان بشأن مستودع تعود ملكيته بوضوح إلى تركمانستان ولا يمكن أن يكون له سوى تفسير واحد.

وفي ضوء ما سبق، فإن وزارة خارجية تركمانستان مفوضة في تقديم احتجاج قوي على هذا الأمر الواقع، وتعلن عن مطالبتها القطعية بالغاء الاتفاق المذكور تفاديا للعواقب التي لن تكون تركمانستان مسؤولة عنها.

- - - - -